*ذكر التَّنازع وعلاقته بالفاعل*

*بحث في النحو*

*إعداد/ منى السيد عوض إبراهيم*

*قسم اللغة العربية*

*كلية العلوم الاسلامية – جامعة المدينة العالمية*

شاه علم - ماليزيا

*Mona\_aoud@yahoo.com*

خلاصة—هذا البحث يبحث في ذكر التَّنازع وعلاقته بالفاعل.

*الكلمات المفتاحية: الفاعل، الإعمال، الألفاظ.*

# ***المقدمة***

معرفة أسس ذكر التَّنازع وعلاقته بالفاعل، إنَّ سيبويه قال: هذا باب الفاعلين والمفعولين اللذين كل واحد منهما يفعل بفاعله مثل الذي يفعل به وما كان نحو ذلك. أنا أرى أن سيبويه له بصمة هنا كان ينبغي أن تستثمر؛ لكن كثيرًا من الناس لا يقرءون (الكتاب) ولا يقفون على مثل هذه البصمات الجميلة، ما كان أحد يتخيل أن سيبويه يقول بقول الفراء، والخلاف بينهما يسير، أولًا ما رأي الفراء؟ قال الفراء في: قام وقعد زيد، زيد فاعل لـ"قام" و"قعد" معًا، ولا خلاف، وأغلق باب التنازع والنزاع.

1. *المقالة*

قال أبو البقاء وهو يجمع بين التنازع ويجمع بين الفاعل؛ لأن الفاعل مطلوب من الفعل.

أهل الكوفة يقولون: إنَّ العامل الأول هو أولى بالعمل، لأنه جاء مبكرًا، معنى هذا أنَّ الذي جاء أولًا هو الذي يعمل؛ لأنه حقه وجاء مبكرًا، أهل البصرة يرون عكس ذلك، أي: أنهم يرون أنه لا بأس أن يعمل العامل الأول؛ لكن الثاني أولى، لأنه مجاور للمعمول، إذن لا خلاف بين العلماء في إعمال أي العاملين، إنَّما الخلاف في أي العاملين أولى بالعمل؟ وأبو البقاء مع أهل البصرة الذين يرون أنَّ الثاني أحق بالعمل؛ وإن كان إعمال الأول لا بأس به.

أولى الفعلين بالعمل:

قلنا: إنَّ الأصل في: قام وقعد زيد، العلماء لا يختلفون في عمل "قام"، ولا في عمل "قعد"، وإنَّما الخلاف في أي العاملين أولى من صاحبه بالعمل، الذين رأوا أن الأول أولى نظروا إلى أنه مبتدأ به. أي: نظروا إلى أنه له السبق، والذين نظروا إلى أنَّ الثاني أولى نظروا إلى قاعدة الجوار، كأن لكل واحد من البصريين ومن الكوفيين وجهة نظره.

إنَّ سيبويه قال: هذا باب الفاعلين والمفعولين اللذين كل واحد منهما يفعل بفاعله مثل الذي يفعل به وما كان نحو ذلك. أنا أرى أن سيبويه له بصمة هنا كان ينبغي أن تستثمر؛ لكن كثيرًا من الناس لا يقرءون (الكتاب) ولا يقفون على مثل هذه البصمات الجميلة، ما كان أحد يتخيل أن سيبويه يقول بقول الفراء، والخلاف بينهما يسير، أولًا ما رأي الفراء؟ قال الفراء في: قام وقعد زيد، زيد فاعل لـ"قام" و"قعد" معًا، ولا خلاف، وأغلق باب التنازع والنزاع.

سيبويه يقول ذلك برمته، ولكن بأسلوب جديد، قال سيبويه: وهو قولك: ضربت وضربني زيد، وبدأ سيبويه بالمشكلة؛ وآثر أن يبدأ بها حتى يعلل لبصمته، أي: لم يبدأ بـ قام وقعد زيد، وإنما بدأ بهذا المثال: ضربت وضربني زيد. ولأنه بعد الخليل إمام أهل البصرة؛ فقد جعل العمل لضرب الثانية، يعني لم يقل: ضربني وضربت زيد، على إعمال ضرب الأولى، وإنَّما قال: ضربت، و"ضرب" فعل ماضٍ، والتاء فاعل، وضربني زيد، فأعمل "ضرب" الثانية، والنون للوقاية، والياء مفعول، و"زيد" فاعل لـ"ضرب"، وقال: وضربني وضربت زيدًا أيضًا، أعمل "ضرب" الثانية التي فيها التاء فاعل و"زيدًًا" مفعول به لـ"ضرب" الثانية.

الملاحظ: أن "ضرب" الأولى في المثال الأول، العاملان: "ضرب" التي في ضربت، و"ضرب" التي في ضربني، والتنازع في هذا المثال الذي ذكره سيبويه. أن "ضرب" التي في ضربت تطلب زيدًا مفعولًا به، و"ضرب" التي في ضربني تطلب زيدًا فاعلًا، إذن تنازع الفعلان؛ ولكن لم يتنازعا على وجه واحد، يعني هما متنازعان طالبان لزيد؛ لكن الأول يطلبه مفعولًا به، والثاني يطلبه فاعلًا، والسياق والنظام الذي وضعه الإمام، أنه سد حاجة الثاني؛ لأنَّ أهل البصرة يرون أنَّ الثاني أحق بالعمل وأولى؛ لأنه مجاور للمتنازع فيه.

وفي المثال الثاني قال: وضربني وضربت زيدًا، بهذا النطق وهذه الكيفية؛ يكون زيدًا مفعول به، ولا يصح أن يقال: ضربني زيدًا، وإنَّما وضربت زيدًا، إذن سيبويه أيضًا أعمل الثاني؛ فنصب زيدًا له على اعتبار أنه مفعول به.

قال سيبويه: إنَّ الاسم يعمل في الذي يليه، فالعامل في اللفظ أحد الفعلين، وهو عين ما قاله الفراء؛ إلا أنَّ الفراء لم يتعرض للفظ ولم يتعرض لمعنى، إنَّما قال هو فاعل لهما.

إذن سيبويه من أئمة البصريين ويقول: إن وجه الكلام أن تقول: خشنت بصدره وصدر زيد، يعني عطف على الضمير المجرور الذي هو الهاء في قوله: بصدره، بإعادة الجار، والذي جر الضمير في قوله: بصدره الإضافة؛ صدر مضافة والهاء مضاف إليه مبني في محل جر.

وجه الكلام عند سيبويه إذن، أن يعاد الجار، ووجه الكلام إنَّما هو تذكير بقاعدة ضمن ذكره قاعدة، كأن سيبويه يقول لنا: إن وجه الكلام أن يعمل الثاني لقربه، وإذا عمل الثاني لقربه؛ كان ذلك وجه الكلام؛ إلا أنه أضاف في أولوية إعمال الثاني أنه المخاطب -والمخاطَب معني به- قد عرف أنَّ الأول قد وقع بزيد فليس هناك إبهام. ثم قال: وقد جاء في الشعر من الاستغناء أشد من هذا.

كل ذلك استطراد واستقراء لسيبويه يبين لنا فيه بأن الحذف لدلالة المذكور أمر وردت به أساليب العرب؛ لكنه على قسمين:

القسم الأول: أنه مما جاء على الاطراد.

القسم الثاني: مما جاء على النكران الذي عبر عنه إذن، هناك حذف من الأول لدلالة الثاني، وعاد سيبويه إلى أن يقول: ترك أن يكون للأول خبر حين استغنى بالآخر؛ ليعلم المخاطب أنَّ الأول قد دخل في ذلك، فإني -لما قال-: وقيارًا بها لغريب: أي فإني لغريب، نحن بما عندنا وأنت بما عندك راضٍ: أي: نحن بما عندنا راضون وأنت بما عندك راضٍ، وعلاقته بالتنازع تتجسد في قوله:

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| ولو لم تحمل الكلام على الآخر | \* | لقلتَ ضربتُ وضربوني قومُك |

لأنك حين قلت: ضربت وضربوني قومُك؛ هذا لا يجوز، وإنَّما تقول: ضربت وضربوني قومَك، كأنك قلت: ضربت قومك وضربوني أي: قومك، إذن الواو التي في ضربوني إضمار في ضرب -كما يقول: النحاة من بعد سيبويه- وما كنا قد أضمرنا في الثاني؛ إذن فنحن قد أعملنا الأول، ولذلك حين قال: ضربتُ، ضرب: فعل ماض، والتاء: فاعل مبني في محل رفع، وقومك: مفعول به، وبقي: وضربوني، أي الواو التي هي فاعل لضرب تعود على القوم المتأخر لفظًا ورتبة، وهذه المسألة من المسائل التي ذكرها ابن هشام في (مغني اللبيب).

وسيبويه من أنصار إعمال الثاني. يقول: إنَّما كلامهم: ضربت وضربني قومُك، بضم الميم، إذن أعمل سيبويه الثانية، وهو: ضرب، ضرب: فعل ماض، والتاء فاعل، وضربني، ضرب: فعل ماض، والنون للوقاية، والياء مفعول، وقومُك فاعل لـ"ضرب" الثانية. وإذا قلت: ضربني؛ لم يكن سبيل للأول؛ لأنك لا تقول: ضربني، وأنت تجعل المضمر جميعًا، ولو أعملت الأول؛ لقلت: مررت ومر بي بزيد، عاد إلى قاعدة العطف على الضمير المجرور، وقال: لا بد من إعادة الجار فسوف تقول: مررت ومر بي بزيد، أي: ستعيد الجار قال: وإنَّما قبح هذا وقبحه أنهم قد جعلوا الأقرب أولى إذا لم ينقض معنًى:

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| ولكن نصفًا لو سببتُ وسبني | \* | بنو عبد شمسٍ من مناف وهاشم |

إذن سيبويه حين ذكر المسألة؛ ذكرها من عدة أوجه: ذكرها من وجه أن التنازع إعمال، وأنه لا بأس أن يعمل أي العاملين، وذكر كذلك أن أولى العاملين بالعمل إنَّما هو الثاني، وأنه يترتب على إعمال الأول ما منعه البصريون من العطف على الضمير المجرور دون إعادة الجار، ثم قال منبهًا على اللغة التي هي لغة طيئ وأزد شَنُوءَة: ضربتُ وضربوني قومُك، قال: لا بد أن تنصب إلا في قول من قال: أكلوني البراغيث. سيبويه يقف وقفة من هذه اللغة حيث قال: هناك من العرب من يقول: ضربت وضربوني قومُك، بإلحاق الفعل علامة الجمع حين يكون الفاعل جمعًا، أي: أنهم يقولون: ضربني الرجل، وضرباني الرجلان، وضربوني الرجال، وهي لغة طيئ وأزد شَنُوءَة.

وعلى هذا الحد تقول: ضربت وضربني عبدُ الله، معنى ضربت وضربني عبدُ الله: أنَّ سيبويه يعمل الثاني، ضرب: فعل ماض والنون للوقاية والياء مفعول به، وعبدُ: فاعل لضرب التي اتصلت بها نون الوقاية، أما ضربت، فضرب: فعل ماض والتاء فاعل مبني في محل رفع، وضربني عبدُ: أعمل الثاني فالذي تنازع مع الأول؛ فتقول: ضربت وضربني عبدُ الله، ثم قال: تضمر كما أضمرت في ضربوني، فإن قلت: ضربني وضربتهم قومُك؛ رفعته.

رفعت لأنَّ الآخر شغل فأضمر فيه، كأنك قلت: ضربني قومُك وضربتهم، على التقديم والتأخير.

هنا سيبويه يقول: كأنك قلت: ضربني قومُك وضربتهم، على التقديم والتأخير، إذن إخراجها من الباب من باب التنازع على التقديم والتأخير، كأنك قلت: ضربني قومُك، وقلت: وضربتُهم، إذا أعربت هذا الكلام؛ لا يكون اجتماع عاملين على معمول واحد هذا يطلبه فاعلًا والآخر يطلبه مفعولًا أو العاملان يطلب كلاهما ما بعده فاعلًا له، ونحو ذلك.

إنَّما ضربني قومك، ضرب: فعل ماضٍ والنون للوقاية والياء مفعول به وقوم فاعل والكاف مضاف إليه، وضربتهم، ضرب: فعل ماضٍ والتاء فاعل والهاء مفعول به، وانتهى الأمر ولا تنازع ولا نزاع على التقديم والتأخير، إلا أن تجعل هاهنا البدل كما جعلته في الرفع. أي: حين قلت: ضربت وضربوني قومُك، واو الجماعة كانت هي الفاعل، وقومُ بدل من الواو التي في ضربوني، فإن فعلت ذلك؛ لم يكن بد من: ضربوني، يعني لا بد أن تقول إذا أردت البدل ضربوني؛ لأنك تضمر فيه الجمع.

وإذا قلت: ضربوني وضربتهم قومَك؛ جعلت القوم بدلًا من هم، ضربتهم، الهاء مفعول به مبني في محل نصب والميم علامة الجمع، وقال بعض الناس: إنَّ الأخفش ومن وافقه ومن جاء بعده كابن مضاء في (الرد على النحاة) يقولون: هم برمتها مفعول به.

سيبويه يذكر البيت الذي هو بيت القصيد، بيت العماد في بيت التنازع في جميع كتب النحو من بعد سيبويه، وسوف ننطلق من ذكره إلى أبي البقاء؛ لأنَّه أيضًا قد ذكره ونرى مدى ما بين الرجلين من تباين في تناول هذا البيت.

أما البيت فهو قول امرئ القيس:

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| فلو إنَّما أسعى لأدنى معيشة كفاني | \* | ولم أطلب قليلٌ من المال |

لدينا فعلًا وهو "كفاني" -أو كفى في كفاني- وعندنا "أطلب" وعندنا قليل، كفاني قليلٌ، ولم أطلب قليلًا، إذن العامل الأول كفاني يطلب كلمة قليل فاعلًا، والعامل الثاني وهو أطلب -الذي فاعله مستتر تقديره أنا- يطلب قليل مفعولًا به، الرواية التي نحفظها والتي هي في مصادرنا جاءت برفع قليل.

ومعنى ذلك أنه قطعت جهيزة قول كل خطيب، إذن هو فاعل لكفاني، ومعنى ذلك أنَّ الأول قد أعمل، يعني على عكس ما يرى البصريون من الأولوية ومن وافقهم، كأنه يوافق الكوفيين الذين يقولون: إنَّ الأول أولى بالعمل، هذا مما ذكره سيبويه قال:

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| .... .... .... كفاني | \* | ولم أطلب قليلٌ من المال |

لذلك قال سيبويه: إنه أعمل الأول، حين يقول: فإنَّما رفع، والمرفوع في البيت الذي يقصده سيبويه "قليل"، أي جاءت مرفوعة، وحين جاءت مرفوعة كانت دليلًا على أنه أعمل الأول لا الثاني، وهو المرجح عند أهل الكوفة لا عند أهل البصرة.

بين السماع والقياس في الإعمال، وورود التنازع في القرآن الكريم:

ذكر أبو البقاء في (اللباب) قول امرئ القيس:

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| فلو إنَّما أسعى لأدنى معيشة | \* | كفاني ولم أطلب قليلٌ من المال |

فإنما أعمل الأول فيه؛ لأن المعنى عليه: أي لو كنت أسعى لأمر حقير كفاني القليل، ولو نصب على هذا؛ لتناقض المعنى، هو عين ما قاله سيبويه إلى أنَّ أبا البقاء نقله من هذا المعنى -الذي أستطيع أن أقول: فيه مطمئنًّا- من هذا المعنى الشريف الذي ذكره عليه سيبويه إلى معنى الصراع بين الفرق والمدارس النحوية، يعني سيبويه يقول: إذا قلت: ضربَني وضربتُ؛ تقول: قومَك، وإذا قلت: ضربتُ وضربني؛ تقول: قومُك، بالرفع، وإذا قلت: وضربوني قومُك؛ كان للرفع من الأوجه أن يكون ذلك: إما على لغة طيئ وأسد شَنُوءَة، التي عبر عنها سيبويه بما شاع بعده: بـ أكلوني البراغيث، أو يكون على طريق البدل، ثم ذكر فيما ذكر قول امرئ القيس:

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| فلو أن ما أسعى لأدنى معيشة | \* | كفاني ولم أطلب .... |

وبيَّن أنه رفع؛ لأنه لم يجعل القليل مطلوبًا، كيف يطلب المجد ومع المجد القليل من المال؟ هو لم يجعل القليل مطلوبًا؛ وإنما جعل القليل كافيًا له.

وقد يجوز: ضربته وضربني زيدًا، انتقل سيبويه إلى فكرة أخرى بعد أن ذكر الذي ذكره في بيت امرئ القيس، أما أبو البقاء فقد نقل هذا البيت إلى مسألة الصراع في الأولوية، أي: العاملين أولى بالعمل: أهو الأول للابتداء؟ أهو الثاني للجوار؟ وذكروا بأن امرؤ القيس قال: كفاني ولم أطلب قليلٌ من المال، فأعمل الأول على رأي الكوفيين، وبالتالي هذا مرجح، وعاد أبو البقاء فنقل ما قاله سيبويه وأنه رفع؛ لأنَّ المعنى يقتضي ذلك وكان من الممكن أن يقول: والمعنى مادام يتحكم والسياق ما دام حكمًا؛ فلا بأس أن يعمل الأول أو أن يعمل الثاني؛ حتى إن في ذلك دافعًا للقراء أو دافعًا لطلاب العلم أن يبحثوا عن السياق وأسراره وما يقتضيه.

# المراجع والمصادر

1. سيبويه، عمرو بن عثمان سيبويه (الكتاب) ، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، بيروت، دار الجيل، 1991م
2. المبرد، محمد بن يزيد المبرد (المقتضب)، دار الكتب العلمية، 2000م
3. بن مالك، محمد بن عبد الله بن مالك (شرح التسهيل)، تحقيق: عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، القاهرة، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع، 1990م
4. القفطي، جمال الدين علي بن يوسف القفطي (أنباه الرواة على أنباه النحاة)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الكتب المصرية، 1950م
5. بن كثير، إسماعيل بن كثير (طبقات الشافعية)، دار المدار الإسلامي للتوزيع، 2003م
6. الحنبلي، ابن العماد عبد الحي بن أحمد الحنبلي (شذرات الذهب في أخبار من ذهب)، تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط ومحمود الأرناؤوط، سوريا، دار ابن كثير، 1986م
7. الأنباري، عبد الرحمن بن محمد الأنباري (الإنصاف في مسائل الخلاف)، دار الكتب العلمية، 2007م
8. الأنباري، أبو البركات بن الأنباري (البيان في غريب إعراب القرآن)، دار الأرقم للطباعة والنشر والتوزيع، 2002م
9. الأنصاري، جمال الدين بن هشام الأنصاري (مغني اللبيب عن كتب الأعاريب)، دار الأرقم للطباعة والنشر والتوزيع، 2001م
10. الأشموني، علي بن محمد الأشموني (شرح الأشموني على ألفية ابن مالك)، دار الكتب العلمية، 1998م
11. بن جني، ابي الفتح عثمان بن جني (الخصائص)، عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، 2006م
12. بن مالك، محمد بن عبد الله بن مالك (شرح الكافية الشافية)، دار الكتب العلمية، 2000م
13. الشافعي، محمد بن علي الصبان الشافعي (حاشية الصبان على شرح الأشموني)، دار الكتب العلمية، 1997م
14. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (بغية الدعاة في طبقات اللغويين والنحاة)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، مطبعة عيسى البابي الحلبي، 1964م
15. الطنطاوي، محمد الطنطاوي (نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة)، عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، 1997م
16. الأستراباذي، محمد بن الحسن الرضي الأستراباذي (شرح الرضي على الكافية)، تحقيق: يوسف حسن عمر، جامعة قاريونس، 1978م
17. بن يعيش، يعيش بن علي بن أبي يسار بن يعيش (شرح المفصل)، عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، 1996م.
18. بن منظور، محمد بن مكرم بن منظور (لسان العرب)، بيروت، دار صادر، 1970م
19. العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (اللباب في علل البناء والإعراب)، دار الفكر المعاصر للطباعة والنشر والتوزيع، 1995م
20. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (همع الهوامع في شرح جمع الجوامع)، دار الكتب العلمية، 1997م
21. الأندلسي، أبو حيان محمد بن يوسف بن عليّ بن حيان الأندلسي (تفسير البحر المحيط)، تحقيق: عادل أحمد وعلي معوض، بيروت، دار الكتب العلمية، 1413هـ